الفصل الرابع

مصر من ثورة ١٩١٩ إلى معاهدة ١٩٣٦

أولا: مقدمات الثورة وأسبابها.

ثانيا: أحداث الثورة وتطوراتها.

ثالثا: نتائج الثورة.

رابعا: تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢.

خامسا: المفاوضات المصرية البريطانية فى أعقاب تصريح فبراير.

سادسا: حكومة صدقى ١٩٣٠.

سابعا: معاهدة ١٩٣٦.

obeikan.com

أولا: مقدمات الثورة وأسبابها:

(أ)مقدمات الثورة:

نتيجة لانضمام الدولة العثمانية إلى ألمانيا والنمسا فى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ عملت بريطانيا على ضمان سيطرتها على مصر، واتخذت من الإجراءات العسكرية والسياسية ما يحقق أهدافها الحربية ويجعل من مصر قاعدة لها فى الشرق الأوسط، ولكى يتحقق لها كل ذلك همت بضم مصر إلى الممتلكات البريطانية ثم اضطرت إلى العدول عن هذا القرار وأعلنت حمايتها على مصر ١٩١٤م، وقطعت آخر العلاقات التى تربطها بالدولة العثمانية وحلت الجمعية التشريعية وأخضعت البلاد لحكم يمارسه المندوب السامى البريطانى والمستشارون الإنجليز.[١]

وخلال سنوات الحرب عانت مصر الكثير من المتاعب والحرمان خصوصا وأن الإنجليز كانوا قد أعلنوا الأحكام العرفية، وتشددوا فى تطبيقها، وتحكموا فى موارد مصر الاقتصادية، وجندوا العديد من المصريين للخدمة فى الحرب، كل ذلك أدى إلى اشتداد مرحلة الغليان بين أبناء الشعب المصرى، وازدياد القلق بينهم.

وعندما أعلن الرئيس الأمريكى ويلسون مبادئه الأربعة عشر التى كان مفروضا أن تتخذ أساسا لمفاوضات الصلح وعقد معاهدة السلام وجد المصريون شعاعا من الأمل وخيطا يتمسكون به، ولذلك بدأوا يتحركون للمطالبة بحقوقهم وتصدر الزعماء البارزون فى ذلك الوقت ومنهم سعد زغلول فكرة تأليف وفد لايضاح قضيتهم أمام زعماء العالم فى مؤتمر الصلح بفرساى، وخلاصة القول أن مصر قبيل ثورة ١٩١٩ كانت مُكبلة بالعديد من القيود، كما كانت تعانى الكثير من المشاكل التى فجرت بعد ذلك ثورة ١٩١٩.

(ب)أسباب الثورة:

تعددت الأسباب التى أدت بالمصريين إلى القيام بثورة ١٩١٩ والتى كان منها أسباب غير مباشرة، وأسباب مباشرة، وفيما يلى نعرض لهذه الأسباب:

الأسباب غير المباشرة:

١-الأسباب الاقتصادية:

تدهورت أحوال مصر الاقتصادية نتيجة لانخفاض أسعار القطن بعد إعلان الحرب العالمية الأولى، وما صاحبه من ارتفاع فى الأسعار نتيجة لتدهور العملة، وتوقف البنوك عن

---

(١)جلاء عز الدين: العالم العربى، ص ١٥٠.

عملية التسليف ومطالبتها بالأقساط المقررة على الفلاحين مما دفعهم إلى بيع حليهم من الذهب لتسديد ما عليهم للحكومة.

وكان لارتفاع الأسعار أثر كبير وخاصة على الفقراء الذين لم يستطيعوا ان يؤمنوا حاجاتهم من حبوب وأقمشة وغيرها، وفى نفس الوقت كانوا يرون أن السلطات العسكرية البريطانية تصادر أرزاقهم ودوابهم وغيرها كما كانوا يرون الأجانب وهم يتزون ثروات المصريين وأرزاقهم.

٢-الأسباب الاجتماعية:

ساعدت ظروف الحرب العالمية الأولى على نمو المجتمع المصرى، وتطلعه إلى مراقى التقدم خاصة بعد انتشار التعليم وما صحبه من نهضة أدبية وعلمية مما جعل الشعب المصرى يحس بشخصيته المتميزة ويشعر بضرورة إعتراف الإنجليز بحقوقه المشروعة.

٣-الأسباب السياسية:

منذ أن احتلت بريطانيا مصر فى عام ١٨٨٢ وهى تعانى من هذا الاحتلال فى نواح شتى من أهمها الضغط والكبت السياسى، وإجبار العناصر الوطنية على مغادرة البلاد وتعيين مستشارين انجليز فى العديد من المصالح الحكومية وزيادة عدد الموظفين الأوربيين فى كل الادارات وتعطيل الجمعية التشريعية، وشل دور الحكومة وحرمان مصر من الاتصال المباشر بدول العالم ومحاولات الإنجليز فصل السودان عن مصر وتحمل الشعب متاعب السلطات العسكرية البريطانية فى ظل أحكام عرفية شديدة الصرامة.

ونتيجة لضغوط الحركة الوطنية المصرية بدأ الإنجليز فى اعطاء الوعود البراقة للمصريين، ولما اشتعلت نيران الحرب العالمية الأولى أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر، وبدأت فى الضغط على مقدرات المصريين، الذين تطلعوا إلى الاستقلال وراقهم تصريحات الرئيس الأمريكى "ولسن" التى أعلنها فى عام ١٩١٧ وذكر منها حق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها ولا فرق فى ذلك بين شعب قوى وآخر ضعيف.

الأسباب المباشرة:

يرجع السبب المباشر فى قيام ثورة ١٩١٩ إلى اعتقال الوفد المصرى الذى تم تأليفه للدفاع عن حقوق مصر فى مؤتمر الصلح بباريس حيث تقدم سعد زغلول وعبد العزيز فهمى، وعلى شعراوى إلى دار الحماية البريطانية وطلبوا من السير "ريجنالد ونجت" السماح لهم بالسفر

إلى المؤتمر إلا أن السلطات الإنجليزية رفضت السماح للوفد المصرى بالسفر، ومنعت اعطاءهم جوازات للسفر بموجب الأحكام العرفية، مما أغضب سعد زغلول وجعله يحتج لدى دار الحماية ولدى رئيس الوزراء البريطانى جورج لويد ولما أصر رجال الوفد على ضرورة سفرهم ألقت السلطات البريطانية فى التاسع من مارس ١٩١٩ القبض على كل من سعد زغلول، ومحمد محمود، وحمد الباسل ونقلتهم إلى بورسعيد ومنها تم نفيهم إلى مالطة مما فجر قيام الثورة.

والسؤال المطروح هو لماذا رفضت بريطانيا السماح للوفد بالسفر إلى المؤتمر؟

الواقع أن بريطانيا كانت ترى أن كبرياءها لا يسمح لها بأن يقوم الشعب المصرى بعرض قضيته ضدها أمام الدول الكبرى، يضاف إلى ذلك ان المؤتمر إذا وافق على اشتراك مصر فى جلساته فعليه أن يسمح لغيرها من الشعوب وهذا ما ترفضه الدول الاستعمارية.(١)

ثانيا: أحداث الثورة وتطوراتها:

جاءت هذه الثورة نتيجة للشحنة الكبيرة الكامنة فى نفوس المصريين ضد الاحتلال، وقد جاء اعتقال الوفد المصرى من قبل السلطات البريطانية ليكون الشرارة التى اشعلت فتيل هذه الثورة.

فما ان علم الشعب المصرى باعتقال أعضاء الوفد ونفيهم إلى مالطة، حتى هب أفراده فى مسيرات ثورية ضد الاحتلال حيث بدأت المظاهرات فى القاهرة يوم ٩ من مارس أى فى اليوم التالى لاعتقال سعد، وقد أوقد طلاب المدارس شرارة الثورة حيث أضربوا عن الدرس، وخرجوا من مدارسهم فى مظاهرات سلمية تتقدمهم أعلامهم وهم يهتفون بحياة مصر، والوفد المصرى وسعد زغلول وسقوط الحماية الإنجليزية.

وقد بدأ الاضراب بمدرسة الحقوق ثم انتقل إلى مدارس الزراعة، والطب، والتجارة، وعند تحرك الطلاب فى ميدان السيدة زينب، قبض الجنود الإنجليز على حوالى ثلاثمائة طالب، وساقوهم إلى القلعة، ولما وصل إلى الازهريين أخبار الثورة اضربوا عن الدراسة وساروا فى مظاهرات هادئة لم يستخدم فيها العنف وفى يوم ١٠ مارس تطورت أحداث العنف بين الطلاب والانجليز، وتطورت الأمور إلى قيام الجنود الإنجليز بإطلاق النار على الطلاب.(٢)

---

(١)محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٨٤.
(٢)الرافعى: ثورة ١٩١٩، ص ١٢٧- ١٢٨.

واستمرت الثورة فى اشتعالها وانتقل صداها إلى بعض المدن الكبرى مثل الاسكندرية وطنطا واسيوط والبحيرة، ولم يمض خمسة اشهر على قيامها إلا وسقط حوالى الف قتيل.

واردادت الأمور تدهورا بمشاركة العمال فى الثورة فقام عمال الترام والسكك الحديدية الذين يزيد عددهم على أربعة آلاف عامل بتعطيل قضبان السكك الحديدية وأعمدة البريد والهاتف، مما أدى إلى تعطيل حركة المواصلات والاتصالات، وانعزال مدينة القاهرة عن باقى المدن المصرية.

يضاف إلى ذلك قيام المحامين بمشاركة أبناء وطنهم فى النضال فأعلنوا الاضراب عن مزاولة أعمالهم احتجاجا على المذابح التى قام بها الإنجليز لقمع الثورة كما أغلقت المتاجر فى القاهرة.

ولم تقتصر ثورة ١٩١٩ على جهود الرجال بل شارك فيها النساء أيضا فتظاهرن فى مسيرات- وهن يحملن أعلاما حمراء ولافتات كتب عليها "أيها الإنجليز اخرجوا من بلادنا" "سعد زغلول هو زعيمنا" ، "أعيدوا سعد باشا إلينا" ، "الاستقلال التام أو الموت الزؤام" "تسقط الحماية البريطانية"، "تموت ويحيا سعد" وكانت هذه أول مرة تخرج فيها المرأة فى الشرق إلى الشارع فى مظاهرة مما اذهل العالم وجعل وكالات الأنباء الأجنبية والصحافة تتحدث فى صدر نشراتها وصفحاتها عن هذه المظاهرة.

وكانت صفية زغلول زوجة سعد هى أول من اقترح ان تخرج نساء مصر إلى الشارع محتجات على نفى الإنجليز لزعيم الثورة ومضت المظاهرة النسائية فى شوارع القاهرة، تلوح باعلام صغيرة وتهتف لسعد وتلعن الاحتلال إلى ان وصلت إلى ميدان قصر الدوبارة فى طريقها إلى دار الحماية البريطانية فى جاردن سيتى.

وقد أحاط الجنود المدججون بالسلاح مظاهرة النساء المصريات ثم صوبوا اليهن البنادق ولم تتراجع النساء بل مضين فى طريقهن حتى اقتربت حراب البنادق من صدور النساء وتقدمت الصفوف احدى السيدات وقد كشفت صدرها وصاحت بالانجليزية فى وجه أحد جنود الاحتلال أطلق بندقيتك أيها الجندى، هنا على هذا الصدر، لتجعلوا فى مصر مس كافل ثانية.

وحاصر الإنجليز النساء المصريات، وطلبوا منهن التفرق والعودة على بيوتهن، ومنعهن من الوصول إلى بيت سعد زغلول، وتحدت النساء المصريات هذه الأوامر، ومضت ساعة كاملة فى يوم شديد الحرارة والنساء صامدات، وأخيرا توسط السفير الأمريكى فى الأمر، وانصرف الجنود الإنجليز، وسارت مظاهرة للنساء إلى بيت صفية زغلول.

وأعقب ذلك مرحلة من عدم التعاون مع الإنجليز ومقاطعة بضائعهم، ورفض المصريون الاشتراك فى أية حكومة كى يحملوا الإنجليز كامل المسئولية عن الأحداث.

وقد أدت هذه الأحداث إلى انزعاج السلطات الإنجليزية مما جعلها تشكل محاكم عسكرية للمتظاهرين الذين ألقى القبض عليهم وكان يحكم عليهم بالحبس أو الجلد أو الغرامة، ولكن ذلك لم يزد الثورة إلا اشتعالا وإزاء أصرار الشعب المصرى على الثورة حتى يتم الافراج عن افراد الوفد المعتقلين اضطرت السلطات البريطانية إلى الافراج عن سعد وصحبه وسمحت لهم بالسفر إلى باريس لعرض مطالب بلادهم.

وقد سافر الوفد إلى باريس ولكن بعد فوات الأوان حيث تمكنت بريطانيا من انتزاع إعتراف الدول الكبرى بحمايتها على مصر. ونتيجة لذلك قرر الوفد الاعتماد على النفس والاستمرار فى حركة الكفاح الوطنى.

ولما هال بريطانيا استمرار الثورة وامتدادها إلى جميع أنحاء البلاد، فكرت فى ايفاد لجنة للتحقيق فى أسباب غضب المصريين، ومحاولة التوفيق بين أمانى الأمة المصرية ومصالح بريطانيا وحقوق الأجانب.[1]

وعلى هذا الأساس شكلت لجنة برئاسة "اللورد ملنر" وزير المستعمرات البريطانى فى ذلك الوقت.

وقد اتصف موقف الشعب المصرى من هذه اللجنة بالسلبية وعدم الرضا فقاطعها المصريون، وأعلنوا أنهم لا يرضون بغير الاستقلال بديلا مما اضطر اللجنة إلى العودة إلى بريطانيا فى مارس ١٩٢٠ ودعوة الوفد المصرى بعد ذلك للحضور إلى لندن للتفاهم معها بشأن مستقبل القضية المصرية وهناك قدم "ملنر" مشروعه الذى اشتمل على ضمان بريطانى باستقلال مصر بشرط عدم عقد معاهدة مع اى دولة اخرى دون موافقة بريطانيا، وعلى اعطاء بريطانيا حق ابقاء قوات عسكرية فى الأراضى المصرية، وحق استعمال الموانئ والمطارات، والزام مصر بتعيين مستشار مالى تكون له جميع الاختصاصات المالية، هذا إلى جانب حق بريطانيا فى التدخل فى شئون الأجانب.

أما مشروع الوفد فقد كان ينص على انهاء الحماية والاحتلال البريطانى، واسترداد مصر لكامل سيادتها الداخلية والخارجية كدولة لها نظام دستورى وأن تسحب بريطانيا قواتها من مصر بعد مدة يتفق عليها الطرفان.

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: تاريخ الحركة القومية والتطور السياسى فى مصر، ص ٦٥.

وللتوفيق بين المشروعين قدمت لجنة ملنر مشروعا اخر، ولكنه كان لا يختلف عن مشروعها الأول كثيرا حيث احتفظ باحتلال بريطانيا لمصر، ووضع المصالح البريطانية في المقام الأول دون النظر إلى مطالب مصر، ونتيجة لذلك رفضه الجانب المصرى مما دفع ملنر إلى قطع المفاوضات ودفع الوفد المصرى إلى مغادرة لندن إلى باريس، وعلى اثر قطع المفاوضات قدم ملنر إلى حكومته تقريرا اقترح فيه عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا تتفق مع مصالح الطرفين، كما أوصى بضرورة ان تحصل بريطانيا على ضمانات بتواجد قوات عسكرية لها فى مصر.

ونتيجة لاستمرار الاضطرابات فى مصر أعلنت انجلترا عن رغبتها فى استئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية برئاسة "عدلى يكن" الذى كان قد ألف وزارته فى ١٧ مارس ١٩٢١ والتى سميت بوزارة الثقة فألف عدلى وفدا حكوميا برئاسته وعضوية رشدى باشا واسماعيل صدقى[1]، وسافر إلى لندن لمفاوضة اللورد كيرزون، وقد استمرت المفاوضات طيلة الصيف واتضح منها ان بريطانيا لم تكن جادة فى الغاء حمايتها لاصرارها على مرابطة قوة عسكرية بريطانية فى مصر، ونتيجة لذلك عاد الوفد إلى ارض الوطن وقدم عدلى استقالته من الوزارة.

ونظرا لتصاعد الحركة الوطنية، وتزايد الكراهية ضد الإنجليز، القت السلطات البريطانية القبض على سعد زغلول وخمسة من أعضاء الوفد وهم "فتح الله بركات" و"عاطف بركات" و "مصطفى النحاس" و "مكرم عبيد" و "سينوت حنا" وقامت بنفيهم إلى عدن ثم إلى جزيرة سيشل ثم نقل سعد إلى جبل طارق.

ونتيجة لذلك ازداد هياج الشعب المصرى ، واستمرت الاضطرابات وقاطع المصريون البضائع الإنجليزية وتردد رجال السلطان فى قبول منصب الوزارة فى ظل الحماية البريطانية، وأصر المصريون على الغاء الحماية وعودة المنفيين وإزاء هذا الموقف اضطرت الحكومة البريطانية إلى تهدئة الموقف والتفاوض مع المصريين مما نتج عنه تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢.

ثالثا: نتائج ثورة ١٩١٩:

أسهب المؤرخون فى الحديث عن نتائج ثورة ١٩١٩ فمنهم من قال بنجاحها خاصة وانها ايقظت مصر فنهضت تبحث عن شخصها وتعيد روحها وحضارتها بنفسها دون اعتماد

---

(١)هيكل: المرجع السابق، جـ١، ص ١١٧.

على حكامها ومنهم من قال بغير ذلك والحقيقة ان هذه الثورة لها نتائج ايجابية كما أن لها نتائج سلبية وفيما يلى نعرض لكافة هذه النتائج:

١-فى الناحية السياسية:

فى الحقيقة أن ثورة ١٩١٩ لم تستطع انهاء النفوذ الانجليزى فى مصر، ومع ذلك فانها وضعت حدا لسلطاته المطلقة التى كان يفرضها على المجتمع المصرى، كما أن هذه الثورة قد حققت أحد أهدافها الهامة إلا وهو تقرير النظام الدستورى الذى كانت تصبو إليه قلوب المصريين ونفوسهم منذ أ اخر عهد إسماعيل حيث امتزج مطلب الاستقلال الوطنى بمطلب البناء الديمقراطى، يضاف إلى ذلك ان ثورة ١٩١٩ استطاعت ان تحمل بريطانيا على الاعتراف بتصريح فبراير ١٩٢١ الذى يرى أن الحماية البريطانية أصبحت علاقة غير مرضية واعترف بمصر دولة ملكية مستقلة ذات سيادة، وذلك فى حد ذاته مكسبا دوليا لمصر خصوصا و ان بريطانيا قد ابلغت دول العالم بالغاء حمايتها على مصر ، يضاف إلى ذلك ان هذه الثورة نجحت فى بسط سلطان الحكومة المصرية على الأجانب فى التشريع والادارة والامن.

٢-فى الناحية الاقتصادية:

نجحت ثورة ١٩١٩ فى زعزعة الخرافة القائلة بأن الاقتصاد الزراعى هو النوع الوحيد الذى يلائم مصر كما وضعت حدا للحكم المطلق الذى كان يمارسه كبار الملاك تحت اشراف السلطات الاستعمارية، والتى كانت قد اهملت النواحى الاقتصادية اهمالا واضحا، فقد رافق الكفاح السياسى للثورة رغبة ملحة فى إقامة نظام اقتصادى لا يرتبط كل الارتباط بالمصالح الأجنبية، وقد مهد الطريق لذلك دعوة طلعت حرب إلى تأسيس بنك مصر فى عام ١٩٢٠[١]، والذى كان النواة لنهضة اقتصادية ومالية فى مصر بعد الحرب العالمية الأولى، فقد كان أول بنك أسسه واداره مصريون، وكان رأس ماله مصريا خالصا وقد استقبل البنك بحماسة بالغة، وسرعان ما كسب ثقة الطبقة الوسطى وتعضيدها.

ومنذ ان انشئ هذا البنك عنى بالمشاركة الجدية فى التجارة والصناعة، فانشأ شركات للمواصلات والتأمين والتجارة وعددا من المؤسسات الصناعية وأهمها مصانع الغزل والنسيج.

---

(١) راشعى: مرجع سابق، جـ٢، ص ١٧٣.

٣-فى الناحية الاجتماعية:

اغفل رجالات الثورة حركة التغيير الاجتماعى، خصوصا وانهم كانوا من طبقة كبار الملاك (الارستقراطية الزراعية) التى كان من الممكن ان تؤثر نتائج الثورة على مصالحهم ومن هنا وقفوا ضد تحويل الثورة من ثورة سياسية إلى ثورة اجتماعية ومع ذلك فقد نشطت الحركة العمالية خلال الثورة، حيث طالب العمال بترقية شئونهم وتحسين أحوالهم مما اضطر الحكومة إلى تأليف لجنة للتوفيق بين العمال وأصحاب العمل كما استجابت المراة المصرية للشعور الوطنى فنزلت إلى ميدان النضال السياسى لأول مرة فى تاريخها.

٤-فى الناحية المعنوية:

كان لثورة ١٩١٩ أثر كبير من الناحية المعنوية حيث سادت بين الشباب روح التضحية والفداء والتمسك بالقيم الاجتماعية بين أبناء الشعب فى حين دب فى نفوس الإنجليز روح التململ، وادركوا ان الشعب المصرى أصبح لا يقبل الذل، وإن ثورته ما هى إلا عملية جراحية لجأ إليها بعد ان سدت فى وجهه كل السبل المتاحة واستطاع تحطيم المعوقات وشق طريقه إلى الحياة السليمة وسما سبق يتضح مدى ما جناه الشعب المصرى من ثورة ١٩١٩ فى النواحى السياسية والحضارية والاقتصادية.

رابعا: تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢:

(أ)فكرة إصدار التصريح:

عرض عدلى باشا فى مفاوضاته مع اللورد كيرزون فكرة التصريح وخلاصتها هى أنه طالما ان بريطانيا قد أعلنت ان علاقتها مع مصر عن طريق الحماية أصبحت علاقة غير مرضية، وانها مستعدة للتسليم ببعض مطالب مصر فلماذا لا يقوم الإنجليز بالتسليم بهذه المطالب حتى يهدأ المصريون وتتوقف ثورتهم.

وبعد عدة مشاورات أصدرت بريطانيا هذا التصريح وقد جاء فيه: "بما أن حكومة جلالة الملك، وعملا بنواياها التى جاهدت بها، ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك، ومصر أهمية جوهرية للإمبراطورية فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية:

١- انتهاء الحماية البريطانية على مصر وتصبح مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

٢- حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى الثانى من نوفمبر ١٩١٤.

٣- إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى:

- تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر.
- الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل اجنبى بالذات أو بالواسطة.
- حماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات.
- السودان.

وحتى تبرم هذه الاتفاقيات تبقى الحالة على ما هى عليه.[١]

وعند تحليلنا لهذه البنود الأربعة، نجد ان مصر تحولت من الحماية البريطانية العلنية عليها إلى الحماية المقنعة فالتحفظ الأول يجعل لبريطانيا حق التواجد العسكرى فى مصر بصفة مستمرة بحجة تأمين المواصلات البريطانية والتحفظ الثانى يجعل لبريطانيا اليد الطولى على مصر عسكريا بحجة الدفاع عنها.

والتحفظ الثالث يعطى لبريطانيا فرصة التدخل المستمر فى شئون مصر الداخلية بحجة حماية المصالح الأجنبية والاقليات أما التحفظ الرابع فمعناه فصل السودان عن مصر وسيطرة بريطانيا على مقاليد الأمور فيه مما أدى إلى ردود فعل لدى بعض الضباط السودانيين تمثلت فى قيام الملازم أول على عبد اللطيف باعلان حركة المقاومة ضد بريطانيا[٢]، كما أدى أيضا إلى ردود فعل لدى المصريين تمثلت فى مطالبتهم باستقلال مصر والسودان استقلالا غير مقيد بحماية أو وصاية

(ب)أسباب صدور التصريح:

١- كان لرد الفعل القوى عند الشعب المصرى أثر اعتقال سعد زغلول وصحبه، أكبر الأثر فى مراجعة بريطانيا لسياستها تجاه مصر، فرأت أن العقل والمنطق يفرضان عليها

---

(١)راشد البراوى: مجموعة الوثائق السياسية، جـ١، ص ١٢٨

(٢)الرافعى: فى اعقاب الثورة ، ص ١٦١.

تهدئة الموقف والعمل على ايقاف الثورة والحد من المظاهرات لحراسة صدها، وذلك لحماية مصالحها ومصالح الأجانب فى مصر.

٢- بعد ان قدم عدلى باشا استقالته اثر عودته من بريطانيا بعد مفاوضاته مع "اللورد كيرزون" رفض المستوزرون قبول تأليف أى وزارة جديدة تضامنا مع الشعب المصرى، واحتجاجا على اعتقال سعد وصحبه مما احرج مركز السلطات البريطانية فى مصر، واضطر الجنرال اللنبى المندوب السامى البريطانى فى مصر إلى ان يصدر قرارا فى ٢٨ ديسمبر يخول وكلاء الوزارات الإنجليز سلطة الوزراء، حتى يتم تأليف الوزارة.

٣- فشل سياسة البطش والارهاب التى انتهجتها بريطانيا فى مصر، وتصميم الشعب المصرى على استقلال بلاده مما دفع الساسة الإنجليز إلى الشعور بعدم جدوى القوة أمام شعب يضحى بدمائه ولا يهاب الموت .

٤- ربط تصريح فبراير بالمحافظة على مصالح بريطانيا فى مصر جعل الإنجليز لا يشعرون بأى ضرر على مصالحهم إذا اعلنوا هذا التصريح.

(ج)صدى صدور التصريح:

تنبه أفراد الشعب المصرى لما ترمى إليه بريطانيا من وراء هذا التصريح الذى لم ينه الحماية، نتيجة للتحفظات الأربعة التى تضمنته وقد عبر عن ذلك الأستاذ عباس العقاد بقوله أنه التصريح المنسوب إلى هذا التاريخ (فبراير) لان احدا لم يستطع أن يسميه تصريح الغاء الحماية أو تصريح الاستقلال أو ما إلى ذلك من الصفات، لا فرق فى ذلك بين أنصاره المرحبين به، وخصومه المعترضين عليه.

وعلى الرغم من المعارضة الشديدة التى لاحقت هذا التصريح فان الحكومة المصرية أخذت فى تنفيذه.

(د)نتائج إصدار التصريح:

فى الحقيقة أن إصدار هذا التصريح على الرغم مما فيه من قيود كان خطوة فى سبيل استقلال مصر، خصوصا وان المصريين لم يستطيعوا قبل ذلك استخلاص أى اعتراف من بريطانيا بانهاء الحماية، كما أنه اتاح لهم فرصة الحصول على قدر أكبر من إدارة حكم بلادهم بأنفسهم وتولى العديد من أمورهم فبعد إعلان التصريح قام "عبد الخالق ثروت" بتأليف وزارة جديدة شملت بين أجنحتها وزارة للخارجية التى كانت قد الغيت فى ظل الحماية، وتولى إدارة

شئونها رئيس الوزراء بنفسه[1]، وبذلك تحقق لمصر إدارة شئون كيانها الخارجي وتمثيلها السياسي والقنصلي ومن نتائج التصريح كذلك تحول مصر من سلطنة إلى ملكية واعلان السلطان فؤاد ملكا على مصر في الخامس عشر من مارس ١٩٢٢ والاعتراف بمصر كدولة مستقلة.

يضاف إلى ذلك ان من أهم النتائج التي تمخضت عن تصريح فبراير، كان اعلان الدستور، فقام رئيس الوزراء بتأليف لجنة من الثالث عشر من ابريل ١٩٢٢ لوضع مسودة الدستور، ولما أتمت هذه اللجنة مهمتها قدمت مشروع الدستور إلى ثروت باشا في الثاني والعشرين من اكتوبر ١٩٢٢، ولكن الملك فؤاد اعترض على بعض بنوده في محاولة لممارسة سلطته على حساب سيادة الشعب، كما حاول الإنجليز تعديل بعض نصوصه مما أدى في النهاية إلى استقالة وزارة ثروت، وتولية محمد توفيق نسيم رئاسة الوزارة وقد حاولت هذه الوزارة إرضاء رغبات الملك في تعديل الدستور بحيث يخوله تعيين الشيوخ والحكام واعطاء النياشين وإصدار المراسيم التي يكون لها قوة القانون وأن تكون للملك السلطة المطلقة على المعاهد التعليمية والدينية والأوقاف وغيرها، ولكنها استقالت قبل ان تكمل مهمتها وتولت وزارة "يحيى باشا إبراهيم" مهمة مسخ الدستور، وانتهى الأمر في ١٩ من ابريل ١٩٢٣ بصدور الأمر الملكي باعلان الدستور الذي نص على ان مصر دولة مستقلة ذات سيادة، وأقر نظامها الملكي الوراثي كما جعل الدستور الأمة هي المصدر الأساسي لجميع السلطات، كما أقر الدستور مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين المصريين أمام القانون، واعطاهم الحرية المطلقة في الاعتقاد، وحرية إبداء الرأي أمام الجميع[2]، وتناول الدستور البرلمان الذي اصبح يتكون من مجلسين احدهما للشيوخ والآخر للنواب ومدة العضوية فيهما.

- ونتيجة لذلك استبشر الناس بهذا الدستور خيراً واعتبروه فاتحة خير على مصر والمصريين، وكان أول عمل أجري بعد صدور الدستور هو اجراء الانتخابات العامة التي فاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة.

خامساً: المفاوضات المصرية البريطانية في أعقاب تصريح فبراير ١٩٢٢:

نتيجة لضغط الحركة الوطنية وإصرار المصريين على الافراج عن سعد رأت بريطانيا أنه ليس من الحكمة إبقاء سعد زغلول وصحبه في المنفى فأصدرت قرارها بالافراج عنه في

---

(١) هيكل: المرجع السابق، جـ١، ص ١٢٩.
(٢) الرافعي: مرجع سابق، جـ٢، ص ١١٥

٢٧ مارس ١٩٢٣ بحجة سوء أحواله الصحية، ونتيجة لذلك غادر سعد سنناه إلى أوربا ثم عاد إلى مصر فى سبتمبر ١٩٢٣ حيث دخل معركة الانتخابات التى أسفرت عن فوز حزب الوفد بأغلبية ساحقة، وبعدها قام سعد زغلول بتأليف الوزارة فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ وأعلن عن استعداد حكومته للدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية، وفيما يلى نعرض لذلك.

١-سعد زغلول والمفاوضات:

بدأ سعد زغلول فتح موضوع المفاوضات والتحاور مع الإنجليز مستندا فى ذلك على التوكيل الشعبى المباشر عن الأمة المصرية، وعلى فكرة الزعامة الشعبية التى تهدف إلى الدفاع عن حقوق الوطن، وعلى أن قوى الشعب الذاتية كانت على استعداد لمناصرته والوقوف بجانبه مهما بلغت التضحيات. فبعد الإفراج عن سعد وصحبه وسفره إلى باريس لم ينتابه اليأس من اعتراف الدول الكبرى فى مؤتمر فرساى بالحماية على مصر، بل ازداد اعتماده على مصادر القوة الذاتية للحركة الوطنية وهى حركة الشعب وظل متشددا فى موقفه يدير المعركة الوطنية من باريس ضد الإنجليز وضد كل من تخلى عن مبادئ الثورة من زملائه، وكانت شروط التفاوض التى يتقدم بها دائما تتضمن إعلان الاستقلال التام، وإلغاء الأحكام العرفية وعرض نتيجة المفاوضة على الشعب قبل إقرارها.(١)

وعلى الرغم من أن الفصل الأول من فصول المباحثات بدأ بلقاء بين الوفد المصرى بقيادة سعد زغلول بوصفه الزعيم الوطنى، وبين اللجنة التى شكلتها الحكومة البريطانية برئاسة اللورد ملنر Milner وزير المستعمرات البريطانى فى ٩ يونيو ١٩٢٠ فإن مباحثات سعد ماكدونالد Mackdonald فى سبتمبر ١٩٢٤ تعد أولى المفاوضات التى جرت بين البلدين للأسباب التالية:

١- أن اجتماعات سعد مع ملنر لم تكن مفاوضات بقدر ما كانت نزاعا مستمرا وخلافا فى وجهات النظر، اتسم خلالها حديث "ملنر" بالمراوغة واللف والدوران على حين إتسم حديث سعد بالصراحة والتصميم على استقلال مصر.(٢)

٢- إن هدف الاجتماعات كان التحقيق فى أسباب ثورة ١٩١٩، والعمل على رسم استراتيجية لحكم مصر فى المستقبل يبتدع من خلالها نوع من الاستقلال المنقوص

---

(١) طارق البشرى: شخصيات تاريخية، ص ٥٨.
(٢) محمد كامل سليم: صراع سعد فى أوربا، ص ٤.

تمنحه بريطانيا لمصر مقابل أن يرضى المصريون بوجودها العسكرى وهيمنتها على بلادهم.

٣- إن سعد زغلول سافر إلى لندن للحديث مع ملنر بصفته الشعبية وليست الحكومية، أما بالنسبة لمفاوضات ماكدونالد فإن سعد زغلول أجراها بصفته أول رئيس حكومة ديمقراطية[١]، بعد أن أحرز نصرا كبيرا فى معركة الانتخابات الحرة التى ألف على أساسها الوزارة الدستورية الأولى مستندا إلى تأييد شعبى كامل[٢]، وإلى ثقة تكاد تكون إجماعية من جانب مجلسى النواب والشيوخ[٣]، يضاف إلى ذلك أن الأمة المصرية وضعت ثقتها فيه لكى يتولى حل قضيتها السياسية، وبذلك كان أول من جمع بين الزعامة الشعبية والرئاسة الرسمية فى تاريخ مصر الحديثة، وخلال ذلك حدث تقارب فى وجهات النظر المصرية مع حزب العمال برئاسة "رمزى ماكدونالد" الذى نجح فى الوصول إلى أريكة الحكم فى بريطانيا وقتذاك، وبدأت العلاقات بينه وبين سعد بطريقة ودية للغاية مما جعل مصر تعلق آمالا كبارا على ذلك، وجعل سعد زغلول يدرك إمكانية انتزاع مكاسب لمصر من تلك الوزارة التى يرأسها أحد أقطاب العمال فى إنجلترا. ونتيجة لذلك برزت الرغبة فى تسوية الخلاف بين الحكومتين المصرية والإنجليزية وإعادة حسن التفاهم فى العلاقات بين البلدين باتفاق مبنى على قواعد الحق والعدل، وعلى قواعد ضمان استقلال البلاد مع مراعاة المصالح الإنجليزية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال خاصة بعد أن تلقى سعد برقية تهنئة من ماكدونالد بافتتاح أول برلمان مصرى وإعلانه استعداد حكومته للتفاوض مع الحكومة المصرية، واستجابة سعد لهذا الطلب، ولكن الريح لا تأتى دائما كما تشتهى السفن فقبيل سفر سعد إلى إنجلترا فرضت المسألة السودانية نفسها على الأحداث حيث قامت قلاقل عنيفة فى السودان جعلت سعد يستنكر فى مجلس النواب أى إجراء تقوم به بريطانيا لفصل السودان عن مصر، مما أدى إلى استياء الحكومة البريطانية وجعلها تفكر فى إعادة

---

(١) طارق البشرى: سعد زغلول يفاوض الاستعمار.

(٢) بعد الإفراج عن سعد زغلول من معتقله بجبل طارق فى ٢٧ مارس ١٩٢٣ عاد إلى مصر، وخاض الوفد معه الحملة الانتخابية ضد الأحرار الدستوريين وضد تصريح ٢٨ فبراير الذى اعتبره سعد فى إحدى خطبه أكبر نكبة على البلاد وخيانة كبرى فى حقها، مما أسفر عن فوز الوفد بأكثر من ٩٠% من مقاعد مجلس النواب وبذلك تهيأ سعد لتشكيل أول وزارة برلمانية دستورية بعد ثورة ١٩١٩، انظر: طارق البشرى: مرجع سابق، ص ٦٧.

(٣) محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، جـ١ ، ص ٨.

النظر فى المفاوضات، وبعد أن سافر سعد إلى لندن فى ٢٣ سبتمبر ١٩٢٤ جرت مباحثاته مع ماكدونالد على ثلاث جلسات فى الفترة من ٢٥ سبتمبر إلى ٣ أكتوبر، وكانت المطالب المصرية تتلخص فى انسحاب القوات البريطانية من الأراضى المصرية وسحب المستشار المالى والمستشار القضائى وزوال كل أثر للسيطرة البريطانية على الحكومة المصرية، ولاسيما فى العلاقات الخارجية، وعدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر، وعن الاشتراك فى حماية قناة السويس، والتمسك بحقوق مصر فى السودان.(١)

وهكذا وضع سعد القضية المصرية فى موضعها على طاولة المفاوضات وكان موقفه قويا فى المباحثات، ونتيجة لرفض الإنجليز لمعظم هذه المطالب وتمسكهم بنصوص تصريح ٢٨ فبراير كأساس لأى مفاوضات بين مصر وإنجلترا(٢)، ورغبتهم فى عقد تحالف مع مصر يكون من شأنه تأمين المواصلات البريطانية وبقاء قواتهم فى مصر، ونظرا لتمسك كل من الطرفين بموقفه الخاص بالسودان وإلقاء كل طرف مسئولية الأحداث الأخيرة بالسودان على الطرف الآخر، حيث اتهم ماكدونالد مصر بتمويل الاضطرابات فى السودان، وانتقد تصريحات سعد فى البرلمان المصرى بشأن هذا الموضوع، واتهم سعد الإنجليز بأنهم وراء بث روح العداء للمصريين فى السودان. وإزاء تمسك سعد وقوة حجته فى شرح وجهة النظر المصرية والدفاع عنها، ورفضه لسياسة الخطوة خطوة التى يجيد الإنجليز استعمالها أو أن يكون تصريح ٢٨ فبراير الذى كان يعتبره نكبة وطنية كبرى هو الأساس لسير المفاوضات، ونظرا لصلابته الشديدة فى موقفه فإما أن يتحقق استقلال فعلى لمصر، وإلا فلا اتفاق، هذا بالإضافة إلى طلبه انسحاب الجيش البريطانى من مصر، ووقف أى نوع من أنواع الرقابة على الحكومة المصرية، وإنهاء مهمة المستشارين المالى والقضائى، وأن يكون ممثل بريطانيا كغيره من الدبلوماسيين، وأن تتنازل بريطانيا عن دعواها حماية الأجانب والأقليات بمصر وقناة السويس، ونتيجة لإصرار كل من الطرفين المصرى والبريطانى على موقفه ونظرا لشحنة التوتر التى انتابت المباحثات رأى سعد أن وجوده بلندن أصبح مضيعة للوقت، فعاد إلى القاهرة وسط حفاوة بالغة، وتأييد كامل من المصريين الذين طالبوه باستمرار الجهاد.(٣)

---

(١) عباس العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية، ص ٤٤٣- ٤٤٤.
(٢) الكشكول: فى ٧/٣/ ١٩٢٤.
(٣) الأفكار فى ٧ أكتوبر ١٩٢٤

لقد عاد سعد دون أن يتملكه اليأس فى المستقبل، وليؤكد من جديد عزمه على عدم التخلى عن أى حق من الحقوق المقدسة لمصر فى وادى النيل[١]، وتسليم راية مصر مرفوعة للأجيال القادمة. ويؤكد ذلك قوله: "أنا أعود إلى القاهرة بعد أن صنت كرامة الوطن. وقد عزمت على إتمام الكفاح الذى ابتدأناه، وإذا لم يتح لنا أن نصل إلى الغاية من عملنا، فإن أولادنا سيواصلون هذا العمل"[٢]، كما دعا إلى استمرار الكفاح والجهاد بالطرق السلمية وغير السلمية وأكد على ضرورة الاتحاد والتماسك والتضامن تحت لواء الاستقلال لمصر والسودان، وأنه يجب على الآباء أن يلقنوا هذه المبادئ وهذه الحقائق لأبنائهم.[٣]

وهكذا فإن سعدا خلال مفاوضاته مع ماكدونالد لم يساوم، ولكنه واجه الإنجليز بمطالب الحركة الوطنية رافضا ما دون الاستقلال اعتقادا منه أن الاستقلال لا يتجزأ فإما استقلال وإما حماية، وجوهر المسألة يتعلق عنده برفض الرقابة الأجنبية ورفض الاحتلال العسكرى لمصر ولا مساومة فى هذين الأمرين.[٤]

وهكذا تمسك سعد زغلول بالمطالب والأمانى الوطنية المصرية التى عبرت عنها جماهير الشعب المصرى ممثلة فى قطاعاته وطبقاته وطوائفه وهيئاته النيابية وغيرها، يضاف إلى ذلك أن صموده أمام المفاوض البريطانى وصراحته وإدراكه الواضح لأمانى المصريين وصفاء وطنيته، وفهمه التام لعقلية الأمة فرض على الإنجليز احترامه وتقديره[٥]، كما جعل قلوب المصريين تهفو إليه وتعتبره عنوان قوتها، ومناط الأمل الذى ترجوه فى حياة حرة شريفة، يضاف إلى ذلك أنه ساعد على زيادة تدفق الحركة الوطنية بشكل واضح.

وعلى أى حال فعقب فشل المفاوضات ازدادت هوة الخلاف فى وجهات النظر بين سعد والإنجليز، واستهدفت وزارته للتحدى من جانب الإنجليز والسراى، وقبل سعد التحدى لدرجة أنه بتأييد ومساندة مجلس النواب اشتد فى معاملة سلطات الاحتلال. فقد انتهز سعد فرصة مناقشة الميزانية فصوت على قرار بإلغاء مساهمة مصر فى نفقات جيش الاحتلال مع مطالبة إنجلترا بالجلاء عن مصر، وكانت الميزانية المصرية تتحمل هذه النفقات منذ ١٨٨٢م، كما دعا إلى استقلال الجنيه المصرى عن العملة البريطانية وظلت علاقات الوفد بالإنجليز يسودها التوتر

---

(١) مارسيل كولومب: تطور مصر ١٩٢٤- ١٩٥٠ ، ص ٥٤.
(٢) محمد الجزيرى: آثار الزعيم سعد زغلول، عهد وزارة الشعب، ص ٣٣٤- ٣٥٧.
(٣) محمد الجزيرى، مرجع سابق، ص ٣٦٣- ٣٦٥.
(٤) طارق البشرى: مرجع سابق، ص ٢٩.
(٥) عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية، ص ٤١.

حتى وصل الأمر بإنجلترا باتهام الوفد بأنه يريد تحويل الجيش إلى سلاح فى يده[1]. كما انتقد الوفد ما تردد من أن ممثل إنجلترا فى مصر يعامل معاملة رسمية قبل أن يقدم أوراق اعتماده.[2] ورأى أن يقدم أوراقه كسائر السفراء والوزراء المفوضين، وطالب بجلاء القوات البريطانية عن أرض مصر والسودان خصوصا وأن مصر أصبحت دولة ذات سيادة على أرضها بعد أن تنازلت تركيا عن هذه السيادة.

ونتيجة لذلك فكرت إنجلترا فى إقصاء وزارة الشعب عن الحكم بعد أن أدركت أن استمرار سعد فى رياسة الوزارة مع ما يتمتع به حزبه من أغلبية ساحقة فى البرلمان يسبب مشاكل لها ولرجالها فى مصر[3]، وبينما كانت مصر تفكر فى مستقبلها بعد فشل مفاوضات سعد ماكدونالد وقع حادث الاعتداء على حياة السيرلى ستاك Lee Stack سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان وهو خارج من وزارة الحربية إلى داره بالزمالك فى ظهر يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤م، مما غير مجرى الأحداث فى غير صالح وزارة سعد، وأضر بالبلاد ضررا بالغا، وترتب عليه نتائج اليمة تمثل فيها الاعتداء على حقوق مصر، وسيادتها فأرسل اللورد "اللنبى" Allenby المندوب السامى البريطانى فى مصر إنذارين إلى سعد زغلول احتويا مطالب جسيمة، فتضمن الإنذار الأول عدة مطالب رئيسية تتلخص فى ضرورة اعتذار الحكومة المصرية عن الحادث، ومتابعة الجناة وعقابهم، وأن تمنع وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية، وأن تدفع مصر للحكومة الإنجليزية غرامة قدرها نصف مليون جنيه، وأن تصدر أوامر بسحب القوات المصرية من السودان خلال أربع وعشرين ساعة، وأن يتم إطلاق يد حكومة السودان فى زيادة مساحة أطيان الجزيرة، وقد هددت الحكومة البريطانية بأنها فى حالة عدم تنفيذ هذه المطالب، فإنها ستتخذ كل التدابير اللازمة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان، أما الإنذار الثانى فقد تناول ثلاثة بنود تتلخص فى تحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة للحكومة السودانية وحدها، وحماية مصالح الأجانب فى مصر وإبقاء منصبى المستشار المالى والقضائى، واحترام القسم الأوربى فى وزارة الداخلية.[4]

---

(١) مضابط مجلس النواب: مضبطة الجلسة السبعين لمجلس النواب فى ٢ يونيو ١٩٢٧ ، ص ١١٩٢.

(٢) مضابط مجلس النواب: مضبطة الجلسة السادسة والأربعين فى ١٤ أبريل ١٩٢٧، ص ٧٦٩ الاستجواب المقدم من عبد الحميد أفندى سعيد لرئيس مجلس الوزراء.

(٣) على شلبى: الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢٣- ١٩٣٦ ، ص ٢٤.

(٤) جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء: السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣، ص ٢٧- ٢٩.

وبمناقشة بنود هذين الإنذارين يتضح بجلاء مدى إفراط إنجلترا فى الشدة، ورغبتها فى ضرب الكبرياء الوطنى لدى المصريين[1]، والميل إلى الانتقام، وقد عبر سعد زغلول عن ذلك بقوله: "إن جريمة اغتيال السردار قد أصابت مصر، وأصابتنى شخصيا" وقد ردت الحكومة المصرية على هذين الإنذارين بقبول ماله علاقة بالجريمة كالاعتذار، ودفع التعويض، وتعقب الجناة ومنع المظاهرات المخلة بالأمن والنظام، أما باقى المطالب التى لا علاقة لها بجريمة الاغتيال، والتى تمس الكرامة الوطنية فإنها رفضت قبولها خاصة وأن فيها تهاون فى حقوق الأمة، وتفريط فى مكاسب الشعب المصرى، ونظرا لإصرار الإنجليز على ضرورة تنفيذ كافة الشروط أصدر اللورد "اللنبى" أوامره لحكومة السودان بإخراج جميع وحدات الجيش المصرى من السودان، كما أطلق يدها فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة حسبما تشاء. أما بالنسبة للطلب الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر فقد أعلن أنه سيتخذ ما شاء من الإجراءات لحماية الأجانب، وأنه سيحتل جمارك الإسكندرية ويتبع ذلك بضروب أخرى من العقوبات[2]، ونتيجة لذلك قدمت وزارة سعد استقالتها إلى الملك فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ فوافق عليها، وبذلك تم للسياسة البريطانية ما أرادته من إقصاء سعد، وبدأت إنجلترا تتنفس الصعداء بتقديم سعد لاستقالته وتخلصها من وزارته الوطنية[3]. ومع ذلك فإنها لم تستطع تحطيم سعد أو أمانى الأمة المصرية فيه.

حقيقة لقد استغلت إنجلترا فرصة الاعتداء على السردار للنيل من زعامة سعد مع أن هذا الحادث كان حادثا فرديا، كما أنها استغلته لمضاعفة نفوذها فى شئون مصر وإطلاق يد الإدارة الإنجليزية فيها، وفى التخلص من أى سيادة لمصر فى السودان عن طريق إبعاد الجيش المصرى عنه. كما استغل الملك فؤاد هذه الفرصة للعمل على هدم الوفد وزعيمه، ومحاولة إلصاق النتائج التى ترتبت على الإنذار البريطانى به، والعمل على ضربه داخليا بتشجيع حركة الاستقالات داخله وتأليف حزب موال للعرش يلبى طلبات الملك وهو حزب الاتحاد[4]. وعلى الرغم من ذلك فقد فشل الإنجليز والملك فى إسدال الستار على الحركة الوطنية وفى إبعاد سعد والوفد عن أمور الحكم خاصة وأن الشعب المصرى سلم لزعامته طواعية، وظل متمسكا بسعد زغلول الذى امتلك ناصية قيادة الجماهير المصرية والقدرة على الثقة فيها، فكانت كلماته تبعث

---

(١) Elgood , P. G: The Transit of Egypt , PP. 296- 297.

(٢) الرافعى: فى أعقاب الثورة، جـ١، ص ١٩٠.

(٣) Llovd , Lord : Egypt Since Cromer . Vol. II , PP. 102- 103.

(٤) على شلبى: مرجع سابق، ص ٣٧.

فى الناس القوة وبث فيهم روح الأمل وظلت زعامة سعد تستند على شعبيته الكبيرة التى حاول الملك وأتباعه من رؤساء الوزراء توجيه سهامهم إليها[1]. واستمر سعد يدافع عن حقوق الأمة ويطالب الإنجليز بالجلاء عن مصر كما استمر يخوض الانتخابات بصفته وكيلا عن الأمة[2]، ويتولى رئاسة مجلس النواب حتى وفاته فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ والتى تركت ألما عميقا فى نفوس المصريين جميعا، كما نجم عنها فراغ سياسى واضح فى كل من رئاسة الوفد ومجلس النواب ومسيرة الحركة الوطنية، فقد عرفه الناس زعيما فى وقت كانت الأمة المصرية فى حاجة إلى من يوقظ فيها الأمل، فتحمل شدائد النفى والسجن والاضطهاد بشجاعة منقطعة النظير من أجل مصر وكرامة المصريين، كما اقترنت زعامته بأسس متينة من الشخصية القوية وصفاء الوطنية والفصاحة الدافقة، والصراحة، والثقة بالنفس والحيوية الفياضة، والشعور بالواجب، وامتلاك ناصية اللغة والنضج، واجتمعت فيه قدره عجيبة على قيادة الجماهير، وفهم تام لعقلية الأمة، وإدراك واضح لأمانيها فى الحياة، فاستطاع أن يؤثر فيها بمقدار ما أثرت فيه، لذلك أحبه الناس وتعلقوا به.

مفاوضات ثروت – تشمبرلين:

بعد استقالة وزارة سعد زغلول تألفت وزارة برئاسة زيور باشا وتم حل البرلمان وفى عهد هذه الوزارة استقال اللورد اللنبى وحل محله اللورد جورج لويد، وكان موقف هذه الوزارة المتخاذل أمام بريطانيا سببا فى اسقاطها فى السابع من يونيو من عام ١٩٢٦، فشكلت وزارة برئاسة عدلى باشا يكن كان أعضاؤها من حزبى الوفد والأحرار الدستوريين، ولم تكن هذه الوزارة أحسن حالا من سابقتها فقدم عدلى استقالته فى التاسع من ابريل عام ١٩٢٧ وعهد إلى ثروت باشا بتاليف وزارة جديدة. وفى عهد وزارة ثروت استؤنفت المفاوضات مع الحكومة البريطانية، ولم يكن الجانب المصرى فى هذه المرة كسابقتها من حيث الإصرار على استخلاص حقوق مصر من بريطانيا بل كان على النقيض تماما، فقد تساهل ثروت فى تفاوضه مع الإنجليز وكانت بريطانيا هى المستفيدة الأولى والأخيرة حيث ركزت المفاوضات على الصداقة بين الجانبين ووقوف بريطانيا بجانب مصر فى حالة تعرضها لأى اعتداء وأن يقوم الإنجليز بتدريب الجيش المصرى كما طلبت بريطانيا إبقاء قوة عسكرية لها فى مصر، بحجة حماية مصالحها

---

(١) Marlowe. J : Anglo Egyptian Relations, P. 271.

(٢) الأهرام فى ٩/ ٢/ ١٩٢٥

ومواصلاتها فى الأراضى المصرية[1]، وتفضيل الموظفين البريطانيين على غيرهم فى الدوائر الحكومية المصرية هذا إلى جانب مطالبة بريطانيا بتعيين مستشار مالى وآخر قضائى فى مصر حتى تحكم قبضتها على المالية المصرية والقضاء، وأن يتقدم سفيرها فى مصر سائر سفراء الدول الأخرى هذا عن مصر، أما عن السودان فقد خلت المعاهدة من أى نصوص خاصة به.

وعند تحليلنا لنصوص المعاهدة يتضح لنا أنها أمليت من طرف واحد وهو بريطانيا لأن معظم ما جاء فيها يخص بريطانيا، ويتعلق بمصالحها، ونتيجة لذلك فقد أخفى ثروت باشا بنود المعاهدة بعد عودته لمصر لفترة بحجة أنه لا يزال يراسل "تشمبرلين"، ولما أفصح عنها فى ٤ مارس ١٩٢٨، وجد معارضة شديدة ضدها من مجلس الوزراء كما اعتبرتها جماهير الشعب المصرى امتهانا لحقوق مصر واستقلالها ونتيجة لذلك قدم ثروت استقالته وخلفه مصطفى النحاس فى ١٧ مارس ١٩٢٨ ولكن وزارته لم تستمر طويلا حيث أمر الملك بإقالتها فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ وعهد إلى محمد محمود باشا بتأليف وزارة جديدة.

مفاوضات محمد محمود – هندرسن:

بعد أن كلف محمد محمود بتشكيل الوزارة أسفرت الانتخابات فى بريطانيا عن فوز حزب العمال برئاسة الحكومة فألف المستر مكدونالد الوزارة، وعين فيها أرثر هندرسن وزيرا للخارجية، وكان أول إجراء قامت به وزارة مكدونالد هو إقالتها للورد جورج لويد من منصبه كمندوب سامى فى مصر، والاعلان عن رغبتها فى تسوية المسألة المصرية واستعدادها للتفاوض مع الحكومة المصرية، ونتيجة لذلك سافر محمد محمود إلى انجلترا، واجتمع بالمستر هندرسن الذى طالبه بتحديد ما تريده الأمة المصرية، فأوضح له محمد محمود أن مصر ترغب فى الاستقلال غير المقيد بشروط بحيث يكون لها حق السيادة عن أراضيها داخليا وخارجيا، كما طالب بعودة مجموعات من الجيش المصرى إلى السودان كما كان فى عام ١٩٢٤[2]، وبعد مشاورات ومداولات اتفق على أن تقوم وزارة الخارجية البريطانية باعداد مشروع يتضمن جملة ما اتفق عليه الفريقان من مباحثات، وقد تسلم محمد محمود المشروع البريطانى فى ٥ يوليو ١٩٢٩ والذى تضمن الموافقة على بعض المطالب المصرية التى طالما فاوضت بريطانيا من أجلها والتى من أهمها إنهاء الاحتلال العسكرى لمصر بواسطة القوات البريطانية وأن كان قد ربط ذلك بأهمية عقد معاهدة صداقة بين الطرفين تساعد على تنمية التفاهم الودى وحسن

---

(١) غربال: المرجع السابق، جـ١، ص ١٧٦.
(٢) الرافعى: المرجع السابق، جـ١، ص ١١١.

العلاقات والمشاركة فى رد أى اعتداء يقع على الدولة الأخرى، بحيث إذا دخلت بريطانيا فى حرب يسمح لها باستخدام موانى مصر وأراضيها. واحتوى المشروع على إمكانية انضمام مصر فى عصبة الأمم، وحق مصر فى تسيير أمور الأجانب الذين يعيشون بها وتطبيق التشريع المصرى عليهم.

يضاف إلى ذلك أن بريطانيا تمسكت بأن يتم تدريب الجيش المصرى بواسطة ضباطها كما أنها تمسكت بحقها فى حماية قناة السويس، وبتبعية السودان لها، هذا بالإضافة إلى أحقية رعاياها فى مصر فى الوظائف الأجنبية، وأن يكون لسفيرها منزلة رفيعة على باقى السفراء. كما اتفق على أنه يقتضى العمل بهذه المعاهدة. مدة خمس وعشرين عاما.

وعلى الرغم من الميزات التى حصلت عليها مصر فى هذه المعاهدة، وإعلان محمد محمود أنه سيجرى انتخابات يعرض فيها المشروع على الأمة. فإن الصحف الوفدية أحدثت ضجة شديدة ضد المشروع، وطالبت محمد محمود بالاستقالة، فما كان منه إلا أن قدمها فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ وقبلها الملك وعهد إلى عدلى يكن بتأليف الوزارة وإجراء انتخابات عامة أسفرت عن فوز ساحق للوفد أدى إلى قيام حكومة عدلى بتقديم استقالتها، فعهد الملك إلى مصطفى النحاس باشا بتأليف الوزارة فى الأول من يناير ١٩٣٠ باعتباره زعيم الأغلبية، فتألفت الوزارة الثانية للنحاس لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل الصراع مع بريطانيا من أجل الاستقلال.

مفاوضات النحاس – هندرسن:

فى أعقاب استقالة وزارة عدلى عهد الملك إلى مصطفى النحاس فى أول يناير ١٩٣٠م بتأليف وزارته الثانية باعتباره زعيم الأغلبية، وقد قوبل تأليف هذه الوزارة بالابتهاج الشعبى خاصة وأنها وليدة الانتخابات العامة التى تمثلت فيها إرادة الأمة[١]. وخلال ذلك قرر مجلس النواب والشيوخ فى ٦ فبراير ١٩٣٠م تفويض وزارة النحاس فى التفاوض مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها للوصول إلى "اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين". ولما كان الإنجليز لا يستطيعون إبرام معاهدة مع مصر لا يوافق عليها حزب الأغلبية الشعبية، ولا خيار لهم سوى مفاوضة الوفد فقد رحبوا بذلك وسافر النحاس باشا ومن اختارهم لهذه المهمة وفى مقدمتهم مكرم عبيد سكرتير الوفد ووزير المالية[٢]. وافتتحت المفاوضات فى ٣١ مارس ١٩٣٠ بقاعة "لوكارنو" بوزارة الخارجية البريطانية.

---

(١) الرافعى: المرجع السابق، ص ١١٧.

(٢) لتفاصيل ذلك: انظر المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية ١٩٣٠، ص ٧.

وفى الجلسة الافتتاحية للمحادثات بدأت مناقشة عامة بين وفدى المفاوضات أوضح خلالها النحاس أن مصر متمسكة بحرياتها الدستورية وأنه موفد من قبل الشعب المصرى لإقامة علاقات بين البلدين، وعقد معاهدة بين ندين أو دولتين ذات سيادة. وفى أعقاب الجلسة الافتتاحية دارت المفاوضات التى أتفق على عدم تسريب أى أخبار عنها، وقد تركز موقف مصر حول إنهاء الاحتلال، وقبول مبدأ المحالفة بين البلدين ومسألة الدفاع عن القناة، وحق مصر المطلق فى حماية الأجانب، وإلغاء الامتيازات الأجنبية، ومساعدة بريطانيا لمصر فى دخول عصبة الأمم، ومباشرة مصر للإدارة المشتركة فى السودان. (١)

وخلال ذلك اتفق الطرفان لأول مرة على المبادئ الأساسية للقضية المصرية، وحصل المفاوض المصرى على مكاسب استطاع أن يحققها لأول مرة مثل إلغاء وظيفتى المستشار المالى والقضائى وإدارة الأمن العام الأوربية، ومثل التمسك برفض المقترحات البريطانية بشأن تدريب الجيش المصرى على يد بعثة عسكرية بريطانية، وحصر وجود القوات البريطانية فى منطقة التتال(٢). ومع ذلك فقد فشلت المفاوضات بسبب تعثر الاتفاق على موضوع السودان نظرا لتمسك النحاس بالمشاركة فى حكم السودان، مما دفع الوفد المصرى إلى مغادرة لندن والعودة إلى مصر. وهكذا قدم النحاس أوراقه بمهارة شديدة، وأثبت قدرته وخبرته فى مناقشة الخبراء الإنجليز فى كافة المجالات، وكان يعلم تماما أين يقف. لذلك فقد رفض تقديم تنازلات بشأن السودان حتى لا تهتز صورته كزعيم وطنى وأعلن قولته المشهورة "تقطع يدى ولا أمضى وثيقة يفصل فيها السودان عن مصر" وكان يعنى بذلك أنه على استعداد أن يضحى بكل شئ وحتى بكرسى الوزارة ويترك الحكم على أن يقبل بتسليم السودان مما أثار إعجاب الجماهير التى استقبلته بحفاوة كبيرة بعد عودته إلى القاهرة.(٣)

وما أن قطعت المفاوضات حتى بدأ الأحرار الدستوريون تدبيرهم لاسقاط الوزارة، وقد استجابت السراى لهم، فأخذت تعطل أعمال الوزارة البرلمانية وتمتنع عن إمضاء المراسيم لتشل عملها وتضطرها إلى الاستقالة، وكان مما اشتد الخلاف حوله بين الملك والوزارة هو إصرار الوزارة على تقديم مشروع قانون محاكمة الوزراء الذين يعتدون على الحياة الدستورية إلى البرلمان بهدف حماية النظام الدستورى من العبث بحيث يعاقب الوزراء الذين يعملون على قلب

---

(١) للمزيد انظر: عبد الله عرباوى: مفاوضات النحاس هندرسن ١٩٣٠، ص ١٠٧- ١٠٨.
محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٢٥٨.
(٢) عرباوى: مرجع سابق، ص ٢٣٠- ٢٣١.
(٣) عبد الحميد مصطفى السحرى، ص ١٣٠.

الدستور أو حذف حكم من إحكامه أو تغيير أو تعديله أو مخالفة حكم من أحكامه، ويرسل السراى توقيع المرسوم لعرضه على البرلمان هذا إلى جانب الخلاف بين الوزارة والسرى على تعيينات الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم بالقرعة[1]. مما أدى بمصطفى النحاس إلى التفكير فى الاستقالة وعلى الرغم من تجديد البرلمان لثقته فى النحاس، ومظاهرات الجماهير بحياة النحاس والدستور ومطالبة الملك بعدم قبول استقالة النحاس[2]، فقد وافق الملك فؤاد على قبولها فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ وعهد إلى إسماعيل صدقى بتأليف الوزارة الجديدة.

سادسا: مصر فى عهد حكومة صدقى:

فى أعقاب استقالة وزارة النحاس قام إسماعيل صدقى بتأليف الوزارة فى ١٩ يونيو ١٩٣٠، وفى عهد هذه الوزارة بدأت مصر مرحلة جديدة من مراحل الصراع الداخلى إلا وهو مرحلة الانقلاب الدستورى خصوصا وأن صدقى باشا قام بالغاء دستور ١٩٢٣ وأخذ البلاد بالشدة والبطش.

وإزاء هذه التطورات استطاع الشعب المصرى ان يثبت حيويته وقدرته على مقاومة هذه الوزارة التى جاءت ضد إرادته، فقامت الثورات، وحدثت المصادمات وكانت انجلترا هى المستفيد الوحيد من ذلك، حيث رأت فى هذا الصراع شاغلا للشعب المصرى عن مطالبتها بالاستقلال وخلال ذلك أعلن صدقى باشا فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ عن الغاء دستور ١٩٢٣ وحل مجلس النواب والشيوخ واعلان دستور ١٩٣٠ وقد جاء الدستور الجديد فى أغلب بنوده كمنحة من الملك للشعب فى حين كان دستور ١٩٢٣ كتعاقد بين الملك والأمة.

وقد حرم الدستور الجديد مجلس النواب والشيوخ من اقتراع القوانين المالية وجعل هذا الحق للملك وأعطى للملك الحق فى اهمال أى قانون يقره البرلمان كما أعطى للملك حق تعيين شيخ الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين كما أعطاه الحق فى دعوة البرلمان للانعقاد فى أى وقت يشاء فما كان من المعارضة إلا أن وقفت بالمرصاد ضد هذا الدستور، وضد حزب الشعب الذى ألفه صدقى وزاد رجال صدقى فى تعسفهم ضد الأهالى، وشددوا على العمد والمشايخ الذين رفضوا العمل بقانون الانتخاب وظل صدقى يحكم البلاد حكما استبداديا لمدة ثلاث سنوات اضطر فى نهايتها إلى تقديم استقالته فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣، وجاءت على أثر ذلك وزارة عبد

---

(١) الرافعى: مرجع سابق، ص ١٢٣- ١٢٤.
(٢) روز اليوسف ٢٤ يونيو ١٩٣٠.

للفتاح يحيى فلم تكن بأحسن حالا من سابقتها[1]، وقد استغل الإنجليز ضعف هذه الوزارة فى فرض هيمنتهم على مصر، ونتيجة لذلك قدم يحيى باشا استقالة وزارته فى ٢ نوفمبر ١٩٣٤ فقام الملك بتكليف محمد توفيق نسيم بتأليف وزارة جديدة، ولما كانت هذه الوزارة تدرك تماما الأحوال السيئة التى خلفتها الوزارتان السابقتان فقد عملت على الغاء دستور ١٩٣٠، واعادة الحياة الدستورية، وخلال ذلك بدأ المصريون يعدون العدة للتفرغ للكفاح ضد الإنجليز وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة ١٩٣٦.

سابعا: معاهدة ١٩٣٦ والمفاوضات المصرية البريطانية:

جرت المفاوضات فى شأن هذه المعاهدة فى أواخر عهد الملك فؤاد بين المندوب السامى البريطانى اللورد كيلرن ومعاونيه، وهيئة التفاوض المصرية برئاسة مصطفى النحاس[2]، والمؤلفة من ممثلى الأحزاب السياسية عدا الحزب الوطنى الذى لم يقبل الاشتراك فى المفاوضات لمخالفتها لسياسته "لا مفاوضة إلا بعد الجلاء".

وقد بدأت المفاوضات رسميا بقصر الزعفران بالقاهرة فى الثانى من مارس ١٩٣٦ بحضور جميع أعضاء الهيئتين المصرية والبريطانية ثم انتقلت إلى قصر "انطونيادس" بالإسكندرية حيث رفض النحاس وجود قوات بريطانية فى كل من القاهرة والإسكندرية وتحديد أماكن وجودها فى منطقة القنال فقط وانتهى الأمر بتوقيعها فى قاعة "لوكارنو" التاريخية بوزارة الخارجية البريطانية فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦.

وكان الهدف من عقد هذه المعاهدة بالنسبة للجانب البريطانى هو اعطاء بريطانيا الصفة الشرعية لوضعها فى مصر التى كانت تفتقدها منذ احتلالها لها فى عام ١٨٨٢، وضمان مصالحها فى المستقبل.

أما بالنسبة للجانب المصرى فقد كان يتطلع إلى الحصول على الاستقلال الكامل، وقد صيغت المعاهدة بشكل أرضى طموحات كل من الطرفين والذى يمكن تلخيصه فى جملة واحدة هى ان الاستقلال التام لا يتعارض مع الحقوق البريطانية فى مصر. فقد اضطر الجانب المصرى إلى تقديم العديد من التنازلات بشأن مركز القوات البريطانية فى منطقة القنال ووضع موانئ ومطارات مصر تحت تصرف بريطانيا عند الحرب فى مقابل انسحاب بريطانيا من المدن المصرية الكبرى. مثل القاهرة والاسكندرية، فقد أوضحت المادة الأولى من المعاهدة أن

---

(١) الرافعى: مرجع سابق، جـ٢، ص ١٨٢.

(٢) مجلس الشيوخ: جلسة ١١ نوفمبر ١٩٣٦ بشأن تقرير لجنة الشئون الخارجية، ص ٣٤.

مصر غير محتلة، عسكريا بواسطة القوات البريطانية على حين أعطت لمدة دائمة لبريطانيا حق تواجد قواتها فى قناة السويس بهدف الدفاع عنها وتم تحديد هذه القوات بعشرة الاف جندى فى وقت السلم.

يضاف إلى ذلك أنه على الرغم من أن المادة الثامنة من المعاهدة تنص على أن قناة السويس جزء لا يتجزأ من مصر فإنها ذكرت ان القناة طريق أساسى لمواصلات الامبراطورية البريطانية ويجب أن تتعاون القوات البريطانية مع القوات المصرية لضمان الدفاع عنها على إلا يكون لهذه القوات صفة الاحتلال، وان يستمر الوضع على ذلك حتى يكون لدى الجيش المصرى القدرة على الدفاع عن القنال بمفرده، وخلال ذلك تتعهد مصر ببناء مستوطنات القوات البريطانية فى منطقة القنال هذا إلى جانب أن المعاهدة ربطت مصر بتحالف أبدى مع بريطانيا وفيما عدا ذلك فقد أقرت المعاهدة بحق مصر فى حماية الأقليات والأجانب المقيمين بها ونصت على مساعدة بريطانيا لمصر فى الغاء الامتيازات الأجنبية[1]، وحق مصر فى تعيين سفراء معتمدين لها فى الخارج وفى دخول عصبة الأمم.

وفيما يتعلق بالسودان فقد أصبح السودان بموجب معاهدة ١٩٣٦ بمثابة مستعمرة انجليزية تحرسها جنود مصرية تحت امرة الحاكم العام البريطانى ففى المادة الحادية عشرة اتفق الطرفان المتعاقدان على ان إدارة السودان تستمر مستمدة من اتفاقيتى ١٩ يناير، و١٠ يوليو ١٨٩٩ اللتين انتزعتا السودان من مصر أن تكون السلطة العسكرية والمدنية فى يد الحاكم العام البريطانى.

أما عن عملية الدخول فى مفاوضات فيما بعد بشأن الرغبة فى تعديل بنود المعاهدة فقد اتفق الطرفان فى المادة السادسة عشرة على أن يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات بناء على طلب أى منهما بعد عشرين عاما من تنفيذ هذه المعاهدة. والخلاصة أن هذه المعاهدة كانت بلا شك تصحيحا لوضع مصر الدولى من وجهتيه القانونية والعملية.

ومما سبق يتضح أن ثورة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول وما اعقبها من تفاعلات قد وصل بالبلاد إلى نتائج سياسية تمثلت فى تصريح ٢٨ نوفمبر بتحفظاته الأربعة، ووضع دستور ١٩٢٣.

ومع أن حزب الوفد كان أكثر الاحزاب جماهيرية فانه تعرض لانقسامات حادة أدت إلى تفسخ وحدته فخرجت منه المجموعة التى شكلت الأحرار الدستوريين، وخرجت من المجموعة

---

(١)فى عام ١٩٣٧ الغيت الامتيازات الأجنبية طبقا لاتفاقية مونترو.

التى شكلت الحزب السعدى، كما خرجت منه فى النهاية المجموعة التى شكلت الكتلة الوفدية، وبلغ به الارهاق إلى الحد الذى دفعه إلى توقيع معاهدة ١٩٣٦.

وكان أولى الإصلاحات التى عمد الوفد إليها بعد توقيع المعاهدة هو التوسع فى حجم الجيش المصرى وقبول أعداد متزايدة من الطلبة فى الكلية الحربية، وهذه الأعداد التى جاءت فى معظمها من الطبقة الوسطى هى التى فجرت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م لدرجة يمكن معها القول أن النحاس نفسه كان الأب الحقيقى لثورة يوليو التى لعبت بعد ذلك أدوارا فى الصراع من أجل الاستقلال.[١]

لقد توقع الوفد أن معاهدة ١٩٣٦م ستتيح له فرصة التقاط أنفاس طويلة، يستطيع خلالها بما له من تأييد شعبى تحديد سلطات الملك المتزايدة كما أن الإنجليز رأوا أن حكومة الوفد على الرغم مما تسببه لهم من متاعب إلا أنها كانت تقف موقفا صريحا ضد الفاشية ولم تتردد فى إعلان ارتباطها بالديمقراطية بعكس القصر وعلى رأسه الملك[٢]، ومع ذلك فإنه نظرا لأن هذه المعاهدة لم تعط لمصر استقلالها الكامل، وأن نصوصها وأحكامها كانت صيغة من صيغ الصراع بين الطرفين حول مدى ما يمكن أن يستفيد كل طرف من الآخر، ومدى ما يمكنه ان يحفظ لنفسه من مصالح فى مواجهة الطرف الآخر، فإنه لم يقدر لها الدوام، فقد استمر موقف الوفد من الإنجليز بين متشدد ومعتدل حتى أعلن مصطفى النحاس فى البرلمان فى الثامن من أكتوبر ١٩٥١ قطع المحادثات السياسية مع بريطانيا من طرف واحد بعد أن تبين عدم جدواها وإلغاء معاهدة ١٩٣٦م، رغم تمسك الجانب البريطانى بها، وبذلك دخلت مصر مرحلة جديدة من مراحل الكفاح الوطنى ضد الإنجليز.

---

(١) علاء الحديدى: مرجع سابق، ص ١٧٦.

(٢)عبد العظيم رمضان: الصراع بين الوفد والعرش، ص ١٧- ٢١.